7

الدلالات السياسية والقانونية

لقرار اليونسكو حول القدس

في الخامس عشر من أكتوبر ٢٠١٦ أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو مشروع قرار يجب أن يعتمد من المؤتمر العام. هذا المشروع يختلف اختلافا تاما عن جميع قرارت اليونسكو السابقة وقرارت الجمعية العامة ومجلس الأمن في نقطة أساسية . فإذا كانت جميع قرارت اليونسكو الصادرة منذ احتلال إسرائيل لشرق القدس أو القدس القديمة عام ١٩٦٧ قد حرصت علي أن تدافع وتحافظ علي آثار المدينة القديمة ضد العبث الإسرائيلي عن طريق الحفريات ، فإن مشروع القرار الأخير قد ضرب إسرائيل في مقتل لأنه ببساطة يقول أنه ليس هناك أي مصلحة أو آثار يهودية أو مسيحية في القدس القديمة وأن حائط البراق، مسري الرسول صلي الله عليه وسلم إلي السماوات العلا جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصي ومما يذكر أن إسرائيل تزعم أن هيكل سليمان يقع تحت هيكل المسجد الأقصي وأن الجبل المقدس هو الذي دفن فيه موسي ولذلك دفن الرئيس السابق لإسرائيل شمعون بيريز ولم يعترض الفلسطينيون .وكانت قرارات اليونسكو قد سجلت منذ سبعينات القرن الماضي أن إسرائيل تنتهك بشكل متعمد قرارات الأمم المتحدة وتفرض أمرا واقعا يناقض الوضع القانوني المستقر لمدينة القدس.

هذا القرار الأخير يقطع الصلة بين إسرائيل والقدس القديمة التى تقوم بتهويدها والاعتداء علي المسجد الأقصي فيها وتعتبر أن أي حفريات فيها عدوان صريح علي آثار إسلامية خالصة وهي جزء من التراث الإنسانى الذي يجب علي المجتمع الدولي كله أن يدافع عنه.

خطورة هذا القرار بالنسبة لإسرائيل تكمن في أنها تضرب مشروعها في الصميم. فقد بنت هذا المشروع علي مجموعة من الخرافات التوراتية والمزاعم التاريخية وأن هذا الزعم هو أساس سعي إسرائيل إلي اعتبار القدس بشرقها وغربها عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل . فإذا كانت إسرائيل واليهود لا علاقة لهم بهذه الأرض دينيا أو

تاريخيا فمعنى ذلك أن المجتمع الدولي قد دفع بالتدليس إلي إنشاء إسرائيل . لأن إنشاء إسرائيل قد قام علي أساسين بحيث كان قرار التقسيم مجرد أداة في نظر إسرائيل لتصديق وتكريس هذين الأساسين وهما :
الأساس الدينى التاريخي أي مملكة بنى إسرائيل بالقدس . فإذا قبلنا بهذه الحقيقة التاريخية فإن هذه الحقيقة تعنى أن مملكة داود وسليمان لم تكن في القدس القديمة مما يعنى أن ادعاء إسرائيل في القدس القديمة لا أساس له مطلقا ويهدم أساس علاقة اسرائيل بكل فلسطين . أما الأساس الثانى لقيام إسرائيل فهو الأساس الإنسانى أي استقبال اليهود المضطهدين في أوروبا خاصة وأن مشروع هرتزل لم يحدد مكانا معينا لإقامة الدولة وأن اليهود قد اخترعوا صلة لهم بفلسطين . ومعلوم أن قيام مملكة بنى إسرائيل لا يعطى يهود اليوم الحق في العودة إلي فلسطين لإحياء هذه المملكة لأننا لو سلمنا بذلك لعاد العرب المسلمون الي الأندلس وهم الذين أقاموا حضارة فيها واستمرت مملكتهم ثمانية قرون أي عشرة أضعاف مملكة اليهود في فلسطين ولتغيرت خرائط العالم.

وقد قدم مشروع القرار سبعة دول عربية بالإضافة إلي فلسطين أي كل الدول العربية الأعضاء في اللجنة التنفيذية والتى تضم ٥٨ عضوا وهي مصر والمغرب والجزائر ولبنان وقطر وعمان والسودان . حصل مشروع القرار علي موافقة ٢٤ صوتا واعترضت عليه ستة دول من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا بينما تغيبت دولتان عن التصويت. وكان العدد الأكبر للدول الممتنعة عن التصويت وهي ستة وعشرون دولة.

أما تفسير التصويت فهو أن الدول الممتنعة تقر أيضا بأنه لا علاقة لليهود بالمدينة القديمة وكذلك المتغيبون أي أن ٥٢ دولة يقرون بهذه الحقيقة ولا يعترض عليها إلا ستة دول صديقة لإسرائيل . والملاحظ أن الدول العربية الثمانية من بينها مصر رغم مواقفها الأخيرة المجاملة لإسرائيل في الأمم المتحدة.

وقد لفت النظر موقف إسرائيل الذي رفض القرار وقطع علاقته باليونسكو وإتهامها بتسيس المنظمة وبأن الدول العربية هيمنت عليها وبأن المنظمة تحمى الآثار التاريخية ولكنها لا تقرر التاريخ وإنها خرجت عن ما هو معلوم من أن المدينة

القديمة مقدسة عند الأديان الثلاثة . هذا الموقف الإسرائيلي يثير نقطة هامة من يقرر إذا كانت الآثار المصرية في مصر أو أنها تتبع الأديان الثلاثة وما الفرق بين الموقفين ؟ إذا كانت إسلامية خالصة فإن ذلك يبرر سيطرة المسلمين عليها وإذا كانت تخص الأديان الثلاثة فيحق لممثلي هذه الأديان أن يشرفوا علي حرية العبادة والزيارة فيها . وهذا يفتح الباب لإسرائيل أن تفتح السيادة للمدينة مع الالتزام بحرية العبادة.

أما موقف مديرة اليونسكو المناهض للقرار فإنه يعد خروجا عن مقتضيات منصبها وهذا الموقف يفقدها الصلاحية لوظيفتها وربما إتخذت هذا الموقف لإنها توشك أن ترحل عن منصبها وأنها لن تتابع تنفيذ القرار ولذلك يحسن بالمؤتمر العام أن يعفيها من منصبا حتى قبل أيام من انتهاء ولايتها.

وأخيرا هذا القرار إذا تم اعتماده في المؤتمر العام فإنه سيكون حماية حاسمة للمسجد الأقصي والمدينة القديمة ويبقي بعد ذلك أن تتكاتف الدول العربية والإسلامية للتصدى لسياسة الأمر الواقع الإسرائيلية .